

او حكا ان تزلزل قول بذلك الاسناد ومن قوله او من قول الرافع من القول
نصحا ان يقول الصالح سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا او
حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا او يقول هو او غيره قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم كذا او عن رسوله صلى الله عليه وسلم انه قال كذا
وكون ذلك ومثال الرافع من الرافع من الفعل نصحا ان يقول الصالح رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا او يقول او غيره كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يفعل كذا ومثال الرافع من التثنية نصحا ان يقول
الصالح فعلت بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او يقول هو او غيره
فعل فلان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا لا يندركه ذلك ومثال الرافع من
القول حكا لا نصحا ما يقول الصالح الذي يأخذ عن السرايات ما لا
يجال للجاهل فيه ولانه تفنيد بيان لغة او شرح غريب كالاخبار عن
الامور الماضية من يد الحكمة او اخبار الانبياء عليهم والابنية واللام والفتن
واحواله يوم القيمة وكذا الاخبار يحصل بفعله ثواب مخصوص او عذاب او عقاب
مخصص وانما كان له حكم الرافع لان الاخبار بذلك يفصح بحمله وما لا مجال
للاختصاص فيه فيفصح هو فضلا لا قائل به ولا موقف للصحابية الا ان النبي صلى الله عليه وسلم
او بعض من يجبر عن الكتب فلهذا وقع الاختلاف عن التثنية فان كان كذلك
حكم ما قاله قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع سواء كان مما سمعه
منه او عنه بواسطة مثال الرافع عن الفعل حكا ان يفعل الفعل الصالح ما لا مجال
للاختصاص فيه وينزل على ذلك عند النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي على اكثر
رضوانه عنه في الحروف في كل ذكر من روعه ومثال الرافع من التثنية حكا

حكا ان يجبر الصحابة انهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم حكم رفع من
ان الظاهر اطلعه صلى الله عليه وسلم على ذلك لوقوعه واعلم على سائرهم
او هو منهم ولان ذلك زمان نزول الوحي فلا يقع من الصحابة فعل شي ويسترون
عليه الا وهو غير ممنوع الفعل وقد استدلال جابر وابو سعيد رضي الله عنهما على جواز النقل
بانهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان مما يبرهن عنه النبي صلى الله عليه وسلم فيقول
حكما او بد بصيغة الكناية في موضع الصيغ الصريحة بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم كقول الشافعي عن الصحابة المحدث ابراهيم وابراهيم اعني ابيهم او يعلم به
او رواية او رواه وقد يفترون على القول مع حذف القائل ويريدون النبي
صلى الله عليه وسلم كقول ابن سيرين عن ابي هريرة رضي الله عنه قال نقلت قول
المحدث في كلام الخطيب في اصطلاح خاص باهل البصرة ومن الصيغ الحتمية في
الصحابة من السنة كذا فالكثيرون ذلك مرفوع ونقل ابن عبد البر في الاتفاق في اوقات
قالها لا يوجب ذلك لم يقضها الا صاحبها كسنة العزير في نقل الاتفاق فلهذا
في اصل المسئلة قولان وذهب الى ان مرفوع ابو بكر الصديق والسنة في
الرازي من الحديث وابن فوم من اهل الظاهر واحتجوا بان السنة تنزله بن النبي
صلى الله عليه وسلم وبين خبره واجيبوا بان احوال امراده غير النبي صلى الله عليه وسلم
بعد وقد روى البخاري في صحيحه من حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر بن
في قصته مع الخراج حين قال ان كنت تريد السنة فخذ بالصلوة قال ابن شهاب
فقلت لسالم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل يقولون بذلك الا
سنة فقلت لسالم وهو احد الفقهاء السبعة من اهل المدينة واحدا الحافظ من التابعين
عن الصحابة انهم اذا اطلقوا السنة لا يريدون بذلك السنة التي هي في قوله صلى الله عليه وسلم

وفي كلام الخطيب